منهج شوقى ضيف
فى كتاب «المدارس النحوية»

د. محمود ياقوت

إذا ذُكر النحو العربى ومصادره الأولى، ذُكر سيبويه وكتابه.

وإذا ذُكر النحو العربى وجهود المحدثين، ذكر شوقى ضيف وكتابه «المدارس النحوية»، فقد استطاع - فى هذا الكتاب - بخبرة العَالِم، وتمكن الأستاذ أنْ يقدم عرضًا مفصلًا للنحو وأعلامه ومصادره ومناهج القدماء فى بحثه ودرسه؛ لذلك لا نبالغ إذا قُلْنا إنَّه لا يمكن لأى باحثٍ معاصرٍ أن يستغنى عن كتاب «المدارس النحوية»، حين يشرع فى الاتصال بالنحو، ومن هنا حُقَّ للدكتور شوقى ضيف أن يقول عنه: «ولعلَّ هذه أولُ مرَّةٍ تُبْحث فيها المدارس النحوية بحثًا جامعًا، وهو بحثٌ يرسم فى إجمالٍ الجهودَ الخصبة لكل مدرسة وكلِّ شخصية نابهة فيها».

ويذكر فى مقدمته السبب فى تأليفه قائلًا: «حين أعارتنى جامعة القاهرة فى العام الدراسى ١٩٦٥ - ١٩٦٦ لشقيقتها الجامعة الأردنية، حاضرت طلاب قسم اللغة العربية بها فى تاريخ المدارس النحوية، ولمَّا رجعتُ إلى المكتبة العربية الحديثة لم أجدْ فيها كتابًا يُغْنى فى هذا الموضوع غناءً محمودًا، وقد مضيت أحاضر الطلاب فيه، محاولًا - بقدر جهدى - أن أبلغ حاجتهم بترتيب مقدماته، وتوفير الأسباب المعينة على صحة نتائجه، حتى استقامت لى هذه الصورة لمدارسنا النحوية على مرِّ التاريخ».

وقد صدرت الطبعة الأولى من الكتاب عام ١٩٦٨ عن دار المعارف بمصر، وتوالت طباعته بعد ذلك، وأصبح مصدرًا مهمًّا فى الأبحاث والدراسات المختلفة، لأنه حافلٌ بالموضوعات المفيدة الدقيقة؛ لذلك حين فكرتُ فى كتابة بحثٍ حول جهد أستاذنا فى «الدرس النحوى» رأيت أن آخذ جزءًا، أو موضوعًا من «المدارس النحوية» للبحث والدرس، ومن بين الموضوعات التى عنت لى «جهود شوقى ضيف فى دراسة المصطلح النحوى» و «التحليل اللغوى فى كتاب

المدارس النحوية» و «موقف شوقى ضيف من القراءات القرآنية» وسواها من الموضوعات، التى تجدها متناثرةً فى ثنايا الكتاب وتحتاج إلى جمعٍ وتصنيف، ولكننى رأيت أن أقدم عرضًا وتحليلاً للكتاب، على أن تُبْحثُ تلك الموضوعاتُ، فيما بعد، على يد مَنْ يشاء من الباحثين والدارسين، وإن كنتُ سأعرضُ لها بإيجازٍ خلال بعض الصفحات؛ لأنها تحتاج إلى الكثير من الإيضاحات والتفصيلات.

وقد قسَّم الدكتور شوقى ضيف كتابه إلى ثلاثة أقسامٍ كما يلى:

١ - **القسم الأول: المدرسة البصرية.**

٢ - **القسم الثانى: المدرسة الكوفية.**

٣ - **القسم الثالث: مدارس مختلفة.**

ويقع القسم الأول فى خمسة فصولٍ، تدور حول الموضوعات والشخصيات التالية:

١ - البصرة واضعة النحو.
٢ - الخليل.
٣ - سيبويه.
٤ - الأخفش الأوسط وتلاميذه.
٥ - المبرد وأصحابه.

ويقع القسم الثانى فى أربعة فصول تدور حول الموضوعات والشخصيات التالية:

١ - نشأة النحو الكوفى وطوابعه.
٢ - الكسائى وتلاميذه.
٣ - الفرّاء.
٤ - ثعلب وأصحابه.

ويدور القسم الثالث حول المدارس التالية:
١ - المدرسة البغدادية.
٢ - المدرسة الأندلسية.
٣ - المدرسة المصرية.

وحين شرعنا فى العرض للكتاب وتحليله، رأينا أن نركز على «المنهج»، الذى سار عليه الدكتور شوقى ضيف فى تأليفه؛ لأننا نعتقد أن هذا الكشف عن «المنهج»، يؤدى إلى التعرف

على بعض ملامح منهج الدرس النحوى عند القدماء؛ إذ إنَّ الأستاذ اعتمد فى عرضه وتحليله على التراث النحوى بصفةٍ عامة، وما تمَّ وضعُه فى المراحلِ الباكرة بصفة خاصة.

و «المنهج فى أبسط معانيه هو الخيط الذى يتخذه مؤلفٌ معين ليسلك فيه موضوعات تفكيره أو دراسته، ويراد بكلمة المنهج عمليًّا الخطة التى اتبعها مؤلف الكتاب فى علاج المشكلة التى اختارها موضوعًا له، وقيامها على أساسٍ من المنطق، أو من الاستقراء، أو منهما معًا، كما يراد بها النظام الذى سلكه فى علاج جزئيات الدراسة، من حيثُ استعمالُ المادة، وتقديم المناقشة أو تأخيرها، وإبداء الرأى الشخصى، وتقويم آراء الآخرين، وإصدار حكمٍ نهائى، أو تعليق الموقف من باب التحفظ والحيطة»[1].

والحديث عن «المنهج» من الأمور العلمية التى ينبغى بحثها بدقةٍ، والكشف عنها، وكانت للأوائل من العلماء العرب مناهج يسيرون عليها فى دراسة «اللغة»، وأساس تلك المناهج الكشفُ عن الجوانب الصوتية والصرفية والنحوية والدلالية، وعلى الرغم من تداخل تلك الجوانب فيما بينها؛ فإنَّ هذا التداخل - فى حدِّ ذاته - يُعدُّ منهجًا يطبع الدرس اللغوىّ عند الأوائل، وإذا كان أولئك، وعلى رأسهم سيبويه، قد انطلقوا من قضية الجملة والإعراب إلى قضية الأبنية الصرفية إلى قضية الأصوات؛ أى من الوحدات الأكبر إلى الوحدات الأصغر؛ فإنَّه «قد ظهرت فى السنوات الأخيرة اتجاهات عند بعض اللغويين الأمريكيين والأوربيين تنطلق فى التحليل اللغوى من الوحدات الكبيرة إلى الوحدات الأصغر؛ ولذا فهى تبدأ بتحليل الجملة، وتنتهى بالتحليل الصوتى»[2]. ولذلك فإنَّه إذا كانت معرفة النحو - مثلاً - لابُدَّ أن تُسْبَق بمعرفة الصرف، نجد أن القدماء - وعلى رأسهم ابنُ جنّى - يقررون أنه لمَّا كان «الصرف عويصًا صعبًا بُدِىء قبله بمعرفة النحو؛ ثم جِيء به بَعْدُ؛ ليكون الارتياض فى النحو مواطئًا للدخول فيه، ومعينًا على معرفة أغراضه ومعانيه، وعلى تصرف الحال»[3].

وعلى الرغم مِمَّا يُوجَّه إلى المنهج العربى القديم من انتقاداتٍ؛ فإنه «هو الذى حفظ لنا العربية هذه القرون الطويلة، وأن العربية ليست مجردَ لغةٍ تُدرس، كما تدرس اللهجات أو غيرها من اللغات، وإنما هى لغةٌ تمثل جوهر حياة هذه الأمة، بارتباطها بالقرآن الكريم، ومن ثَمَّ باستيعابها للنظم التى عاش عليها العرب والمسلمون، وهذه الناحية كافية فى النظر إلى الدرس

---

(١) الدكتور عبد الصبور شاهين: فى التطور اللغوى ١٣٤.
(٢) الدكتور محمود حجازى: مدخل إلى علم اللغة ٢٠.
(٣) ابن جنى: المنصف ١/٤.

العربى نظرةً خاصة، دون أن يخدعنا بريقٌ من هنا أو بريقٌ من هناك، وهى حقيقة بتوجيه العزائم المخلصة إلى كل ما يؤصل هذا الدرسَ ويعمقه ويقويه»[1].

(١)

يُعدُّ الحديث عن «**العامل**» من أسس منهج الدرس النحوى عند القدماء، وهو من ملامح منهج الدكتور شوقى ضيف فى دراسة «المدارس النحوية». والعامل من المصطلحات الأصيلة التى ظهرت فى المراحل الباكرة من الدرس النحوى عند العرب؛ إذْ إنّ سيبويه قد صرّح به فى السطور الأولى من كتابه؛ فقال تعليقًا على عرضه لمجارى أواخر الكلم الثمانية، أو أنواع الإعراب والبناء: «وإنما ذكرتُ لك ثمانية مجارٍ، لأفرق بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل، وليس شىءٌ منها إلّا وهو يزول عنه، وبين ما يبنى عليه الحرف بناءً لا يزول عنه لغير شىءٍ أحدث فيه من العوامل التى لكل عاملٍ منها ضربٌ من اللفظ فى الحرف، وذلك الحرف حرف الإعراب»[2].

و «كل مَنْ يقرأ كتاب سيبويه، يرى رأى العين أنّ الخليل هو الذى ثبت أصول نظرية العوامل، ومدَّ فروعها وأحكمها إحكامًا بحيث أخذت صورتها التى ثبتت على مرِّ العصور؛ فقد أرسى قواعدها العامة ذاهبًا إلى أنه لابد مع كلِّ رفعٍ لكلمة، أو نصبٍ، أو خفضٍ أو جزم، من عامل يعمل فى الأسماء والأفعال المعربة ومثلها الأسماء المبنية، والعامل عادةً لفظىٌّ مثل المبتدأ وعمله فى الخبر الرفع، والفعل وعمله فى الفاعل الرفع وفى المفعولات النصب. وقد يكون العامل معنويًّا على نحو ما نصَّ تلميذه سيبويه فى باب المبتدأ، إذ جعله معمولاً للابتداء، ومن العوامل أدوات وحروف منها ما يجزم الفعل، وهو «لم» و «إنْ» وأخواتها، ومنها ما ينصبه أو ينصب بعده وهو «أنْ» و «لَنْ» وبابهما، ومنها ما ينصب ما بعده ويرفعه كالفعل، وهو «إنّ وأنّ ولكن وكأنّ وليت ولعلّ»[3].

ونشير إلى أنّ الجدل حول العامل بدأ فى أوائل القرن الثالث الهجرى، والدليل على ذلك تلك الرواية[4]، التى تدور حول المناظرة بين الفراء وأبى عمر الجرمى؛ فقد قال الفراء للجرمى: «أخبرنى عن قولهم: زيد منطلقٌ لم رفعوا زيدًا؟ فقال له الجرمى: بالابتداء، فقال له الفراء:

---

(١) الدكتور عبده الراجحى: فقه اللغة فى الكتب العربية ٥.
(٢) الكتاب: ١/٣.
(٣) المدارس النحوية: ٣٨.
(٤) الإنصاف فى مسائل الخلاف: ١/٤٦.

وما معنى الابتداء؟ فقال له الجرمى: تعريته من العوامل اللفظية، قال له الفراء: أظهره، فقال: هذا معنى لا يظهر[1]... قال له الفراء: فمثّله، قال له الجرمى: لا يتمثل، قال الفراء: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يُتمثّل. فقال الجرمى: أخبرنى عن قولهم: زيدٌ ضربْتُه بِمَ رفعتم زيدًا؟ قال الفراء: بالهاء العائدة على زيد[2]، فقال الجرمى: الهاء اسمٌ فكيف يرفع الاسم؟ فقال الفراء: نحن لا نبالى من هذا؛ فإنّا نجعل كل واحدٍ من المبتدأ والخبر عاملاً فى صاحبه فى نحو: زيد منطلق، فقال له الجرمى: يجوز أن يكون كذلك فى: زيد منطلق؛ لأنّ كلّ واحدٍ من الاسمين مرفوعٌ فى نفسه؛ فجاز أن يرفع الآخر، وأما الهاء فى: ضربته؛ فهى فى محلّ نصبٍ فكيف ترفع الاسم؟[3] فقال له الفراء: لم نرفعه به وإنما رفعناه بالعائد[4]، فقال له الجرمى: وما العائد؟ فقال له الفراء: معنى، فقال له الجرمى: أظْهِره، فقال: لا يظهر، فقال له: مَثّله، فقال: لا يتمثل، فقال له الجرمى: لقد وقعْتَ فيما فررت منه»[5].

وتلك الرواية دليل على الجدل، وأوليات ظهوره فى الدرس النحوى، وإذا كان الفراء قد قال للجرمى: ما رأيت كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يتمثل؛ فإنّ الثانى أخذ يجادله حتّى وصل إلى النتيجة نفسها؛ لذلك قال للفراء: «لقد وقعت فيما فررت منه».

وقد استمرّ العامل الأساس فى «المقتضب» للمبرد، ولكن الذى يلفت النظر أنه قد فتح الباب أمام الاحتمالات الإعرابية، والتخريج للعبارات الافتراضية التى صنعها؛ فكان فى ثنايا الأبواب المختلفة يحدثنا عن «مسائل طوال يمتحن بها المتعلمون» وهى تلقانا منذ الصفحات الأولى؛ بل إنّ المبرد لم يجد حرجًا فى الحكم على بعض تلك المسائل بأنها «حسنة»، وربما يُردُّ هذا الحسن إلى أن التركيب النحوى يمكن أن يحتمل تخريجاته لتلك المسائل؛ بالإضافة إلى اعتماده على العوامل والمعمولات[6]. ولقد تأثر ابنُ السرّاج بأستاذه: فأكثر فى «الأصول فى النحو» من تلك المسائل، مع أن غرضه فى هذا الكتاب ذكر العلة التى إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع لأنه كتابُ إيجازٍ»[7].

ومن أشهر اللغويين الذين قيل إن لهم موقفًا خاصًّا من العامل النحوى ابنُ جنّى؛ فقد اعتمد عليه ابنُ مضاء القرطبى (-٥٩٢ هـ) حين أراد أن يهدم العامل ويقضى عليه، ولسنا هنا

---

(١) يريد أنه عامل معنوى.

(٢) لأن الخبر عنده إذا لم يكن اسمًا رفع المبتدأ الضمير المتصل بالفعل (شوقى ضيف).

(٣) يريد أن فاقد الشىء لا يعطيه (شوقى ضيف).

(٤) أى الضمير بصفته عائدًا عليه لا بصفته منصوبًا (شوقى ضيف).

(٥) الإنصاف: ١/٤٦.

(٦) انظر مثلاً: ١/١٧ من المقتضب.

(٧) الأصول: ١/٣٨.

فى معرض المقارنة بين رأى أبى الفتح وابن مضاء، ولكن نسجل الخلاف فى الرأى والجدل بين النحاة، وقد صرّح ابن جنى بالعامل فى عدة مواضع من أعماله العلمية؛ فهو الأساس فى تغيير الحركة الإعرابية قال: «الإعراب ضد البناء فى المعنى ومثله فى اللفظ، والفرق بينهما زوال الإعراب لتغير العامل وانتقاله، ولزوم البناء الحادث عن غير عامل وثباته»[1]. ويقول عن المبتدأ إنه «كلُّ اسم ابتدأته وعرّيته من العوامل اللفظية، وعريته لها وجعلته أولاً لثانٍ يكون الثانى خبرًا عن الأول ومسندًا إليه، وهو مرفوع بالابتداء. تقول: زيد قائم ومحمد منطلق، فزيد ومحمد مرفوعان بالابتداء، وما بعدهما خبر عنهما»[2]. بل إنّ أبا الفتح يقيم بعض قضايا التقدير النحوى على أساس من العامل وتصرفه فى الأزمنة[3]، وصرّح به فى «سر صناعة الإعراب»[4] وأشار إلى اختصاصه بما يعمل فيه.

وفى القرن الرابع، وأوائل الخامس الهجرى، كان فى الأندلس نحاةٌ لهم دراسات مهمة فى مجالات مختلفة، كالقراءات وإعراب القرآن والنحو ومن بينهم مكى بن أبى طالب القيسى (- ٤٣٧ هـ) الذى وضع كتابًا عنوانه «مشكل إعراب القرآن» كانت نظرية العامل أساسيةً فى تخريج وجوه الإعراب المختلفة لبعض الآيات الكريمة؛ بل أشار إلى أنّ «معنى الاستقرار» و «معنى الإشارة» قد يكونان عاملين[5].

ونجد الزمخشرى فى النصف الأول من القرن السادس الهجرى يعتد كبقية السابقين من النحويين بالعامل، ويقيم على أساسه كتاب «آلله»؛ فيقول عن المبتدأ والخبر: «هما الاسمان المجردان للإسناد نحو قولك: زيدٌ منطلقٌ، والمراد بالتجريد إخلاؤهما من العوامل التى هى كان، وإن، وحسبت، وأخواتها»[6]. وقد كان العامل من المصطلحات النحوية التى وردت فى «الكشاف» وتعرض له الزمخشرى فى إعرابه لبعض الآيات الكريمة[7].

نأتى، بعد ذلك، إلى ابن مضاء فنجده يهاجم العامل فى كتاب «الرد على النحاة» الذى حققه الدكتور شوقى ضيف، وقد كشف فى مقدمته عن أن ابن مضاء كان يهدف إلى هدم النحو باعتباره وسيلة لفهم الفقه المشرقى؛ فقال الدكتور شوقى ضيف: «إنّ مَنْ يرجع إلى نصوص (كتاب الرد على النحاة) يلاحظ ملاحظة واضحة أن صاحبة ثائر على المشرق، وهى ثورة تعتبر

---

(١) اللمع فى العربية: ٩٢.
(٢) السابق: ١٠٩.
(٣) السابق: ١٤٥ و ١٤٦.
(٤) سر الصنعة: ١/١٤٥.
(٥) مشكل إعراب القرآن: ١/٧٤ و ٨٤.
(٦) المفصل: ٢٣.
(٧) انظر ١/٢٨٠ من الكشاف.

امتدادًا لثورة سيِّده عليه، وأيضًا فإنه يُلاحظ نزعةً ظاهرية[1] فى ثنايا الكتاب، مما يؤكد صلة صاحبه بالموحدين على كتب المذاهب[2]، ومَنْ يعرف؟ ربما كان ابن مضاء أحد المؤلبين على هذه الثورة، إن لم يكن المؤلب الأول كما يقضى بذلك منصبه[3]. والغريب أنه لم يُعْنَ بتأليف كتاب ضد فقه المشرق، وإنما عُنِي بالتأليف ضد النحو المشرقى؛ فقد صبَّ عنايته كلها على النحو»[4].

ومن هنا فقد هاجم ابن مضاء نظرية العامل، وهى التى عقدت النحو وأكثرت فيه من التقديرات والمباحث التى لا طائل وراءها فى رأيه، والمتكلم فى الحقيقة كما لاحظ ابنُ جنى[5] هو الذى يعمل الرفع والنصب والجر فى الكلام، ويفصل القول فيما أدخلته هذه النظرية على النحو من عقد التقديرات على نحو ما هو معروف فى العوامل المحذوفة، مما يُبْعد الصيغ عن وجهها الطبيعى، ويدفع إلى تحلات لا داعى لها كتقدير أن الظرف، والجار والمجرور إذا وقعا أخبارًا، أو صلاتٍ، أو أحوالًا يتعلقان بعاملٍ محذوف ولا حذف هناك، ولا عامل - فى رأيه - ولا عمل... ولكى يوضح فساد نظرية العامل، وأنها دفعت النحاة أحيانًا إلى رفض بعض أساليب العرب، ووضع أساليب مكانها لا يعرفها العرب الجاهليون والإسلاميون دَرَس «باب التنازع» دراسة مفصلة، موضحًا ما جلبه فيه النحاة من صيغ معقدة عسرة لم ينطق بها العرب ولا وقعت فى أوهامهم... ودرس «باب الاشتغال» أيضًا... كما هاجم التمارين غير العملية[6].

يتضح من هذا العرض أن ما أثير حول العامل من جدلٍ لم يكن مقصودًا به عند اللغويين القدماء سوى تحديد العمل النحوى فى بعض الأبواب والتراكيب النحوية، وما بين هذا التحديد من اختلاف. ولم يكن هناك سوى ابن مضاء الذى حاول أن يهدم العامل وصرح بذلك فى مقدمته، ومع ذلك فإن دعوته لم يصادفها النجاح، ولذلك لم يُشر إليها أحدٌ من مواطنيه، أو من الجيل التالى له؛ بل استمر العامل كما هو أساس الدرس النحوى، دون تغيير.

---

(١) يرجع هذا إلى تأثر ابن مضاء بالمذهب الظاهرى فى الفقه، الذى انتشر فى الأندلس باعتباره ردَّ فعل ضد انتشار مذهب الإمام مالك هناك، ومؤسس المذهب الظاهرى هو داود بن على الظاهرى (٢٠٢ - ٢٧٠ هـ).

(٢) يقول عبد الواحد المراكشى عن إحراق كتب المذهب المالكى: «لقد شاهدت منها وأنا يومئذ بمدينة فاس يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار». المعجب: ٣٥٤.

(٣) كان قاضى الجماعة فى دولة الموحدين التى أسسها ابن تومرت (- ٥٢٤ هـ).

(٤) الرد على النحاة: ١١ و ١٢ من مقدمة الدكتور شوقى ضيف.

(٥) الخصائص: ١/١٠٩.

(٦) المدارس النحوية: ٣٠٥ و ٣٠٦. وقد فصلنا الحديث عن موقف ابن مضاء من نظرية العامل فى كتابنا: قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ٦١ - ٦٤.

(٢)

ويُعدُّ «**التعليل**» من الأسس المنهجية فى الدرس النحوى، وهو من أبرز الموضوعات التى تكشف عن تأثر النحو بغيره من العلوم مثل «علم الكلالام»، و «أصول الفقه»[١].

ويرى ابن جنى أن العلل النحويـة، أكثر قـربًا لعلل المتكلمـين. قال: «واعلم أن علل النحويين، وأعنى بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين، أقربُ إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقهين؛ وذلك أنهم يحيلون على الحسِّ، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها عـلى النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه»[٢]. ورغم ذلك فإنّ أبا الفتح لا يرى أن تلك العلل النحوية. فى سمت العلل الكلامية البتة. قال: «واعلم أنَّا - مع ما شرحناه وعنينا به فأوضحناه من ترجيح علل النحو على علل الفقه، وإلحاقها بعلل الكلام - لا ندعى أنها تبلغ قدر علل المتكلمين، ولا عليها براهين المهندسين، غير أنا نقول: إن علل النحويين على ضربين: أحدهما واجب لابد منه؛ لأن النفس لا تطيق فى معناه غيره، والآخر ما يمكن حمله، إلاّ أنه على تجشيم واستكراه له»[٣]. وعلل النحو فى مرتبة أعلى من علل الفقه؛ إذ إنها مواطئة للطباع، وعلل الفقه لا ينقاد جميعها هذا الانقياد؛ حيثُ إنّ الشريعة إنما جـاءت من عند الله - سبحـانه وتعالى - ومعلوم أنه - سبحانه - لا يفعل شيئًا إلا ووجه المصلحة والحكمة قائم فيه، وإن خفيت عنا أغراضه ومعانيه»[٤].

ويرى ابن حزم الأندلسى أن علل النحويين كلها فاسدة، لا يرجع منها شىءٌ إلى الحقيقة البتة، وإنما الحقُّ من ذلك أن هذا سُمِعَ من أهل اللغة[٥] الذين يرجع إليهم فى ضبطها ونقلها، وما عدا هذا فهو - مع أنه تحكم فاسد - متناقضٌ؛ فهو أيضًا كذب؛ لأنّ قولهم: كان الأصل كذا؛ فاستثقل فنقل إلى كذا شىءٌ يعلم كلُّ ذى حِسٍّ أنه كذبٌ لم يكن قط، ولا كانت العرب عليه مدة، ثم انتقلت إلى ما سمع منها بعد ذلك»[٦]. ويرجع هذا الهجوم على العلة من قبل

---

(١) للتعرف على صلة النحو بعلم الكلام وأصول الفقه انظر كتابنا: قضايا التقدير النحوى بين القدماء والمحدثين ١٩ - ٤٩. وللتوسع فى دراسة العلة بصفة عامة انظر: «النحو العربى: العلة النحويـة: نشأتهـا وتطورها» للدكتور مازن المبارك.

(٢) الخصائص: ١/٤٨.

(٣) الخصائص: ١/٨٧ و ٨٨.

(٤) السابق: ١/ ٥٢ و ٥٣.

(٥) أشار القدماء إلى ما يسمى «علة سماع» كما فى: «الاقتراح» للسيوطى ١١٥.

(٦) ابن حزم: التقريب لحد المنطق ١٦٨.

ابن حزم إلى أنه كان يأخذ بالمذهب الظاهرى فى الفقه، وقد حاول أن يطبق ذلك على النحو.

ومن المفيد أن نشير إلى رأى الخليل، وذلك إذا جازلنا العودةُ إلى المراحل الباكرة، حول العلل التى ألقى بها، وأخذها عنه سيبويه. فقد قيل له: عن العرب أخذْتَها أم اخترعتها من نفسك؟ فقال: «إن العرب نطقتْ على سجيتها وطباعها، وعرفتْ مواقع كلامها وقام فى عقولها علله، وإن لم يُنْقل ذلك عنها، واعتللت أنا بما عندى أنه علةٌ لما عللته منه؛ فإكن أصبت فهو الذى التمست، وإن لم تكن هناك علة له فمثلى فى ذلك مثل رجلٍ حكيم دخل دارًا محكمةَ البناء عجيبة النظام والأقسام، وقد صحَّت عنده حكمةُ بانيها بالخبر الصادق أو بالبراهين الواضحة والحجا اللائحة؛ فكلما وقف هذا الرجل فى الدار على شىءٍ منها قال: إنما فعل هذا هكذا لعلة كذا وكذا... وجائز أن يكون الحكيم البانى للدار فعل ذلك للعلة التى ذكرها هذا الرجل الذى دخل الدار، وجائز أن يكوْن فعله لغير تلك العلة إلا أن ذلك مما ذكره هذا الرجل محتملٌ أن يكون علةً لذلك؛ فإن سنح لغيرى علة لما عللته من النحو هى أليقُ مما ذكرته للمعلول فليأتِ بها»[1].

وتأخذ تعليلات الخليل شكل سيولٍ متلاحقة فى كتاب سيبويه والكتب النحوية المختلفة، ونأخذ مثالًا واحدًا لذلك، وهو أنه كان يذهب إلى أن الإعراب أصلٌ فى الأسماء، وأن البناء أصل فى الأفعال والحروف وأن الطرفين لا يخرجان عن هذا الأصل إلّا لعلةٍ، أما الأسماء فإنها تبنى حين تعترضها علةٌ شبهها بالحرف، ويعرب الفعل حين يشبه الاسم على نحو ما أُعْرِب المضارع لشبهه باسم الفاعل من حيث الحركاتُ والسكون مثل أخرج ومخرج وأكتب وكاتب، وقد ظلت الحروف مبنيةً؛ لأنَّ شيئًا منها لا يشبه الاسم[2]. وتكثر التعليلات عند سيبويه كثرة مفرطة، سواء للقواعد المطردة أو للأمثلة الشاذة، يقول فى فواتح كتابه: «وليس شىء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهًا»؛ فهو لا يعلل فقط لما كثر فى ألسنتهم، واستنبطت على أساسه القواعد؛ بل يعلل أيضًا لما يخرج على تلك القواعد، وكأنما لا يوجد أسلوبٌ ولا توجد قاعدة بدون علة.

وقد اهتمَّ الجيل التالى من النحاة بالعلة، وكان لبعضهم بعض التعليلات التى أحدثت صدى واسعًا فى أوساط اللغويين والنحويين، ونكتفى هنا بالعرض لرأى قطرب (- ٢٠٦ هـ) فى علامات الإعراب الخاصة بأواخر الكلمات؛ حيث إنه علَّل استخدامها تعليلًا لم يقل به أحدٌ من الأوائل، أو الجيل التالى؛ فقد اتفق القدماء على أن «حركات الإعراب» تدلُّ على بعض المعانى التى تختلف تبعًا لاختلاف تلك الحركات، ومن النصوص الدالة على ذلك: «فأمَّا الإعراب فبه

---

(١) الإيضاح فى علل النحو: ٦٥.

(٢) المدارس النحوية: ٤٩.

تميز المعانى، ويوقف على أغراض المتكلمين؛ وذلك أن قائلاً لو قال: «ما أحسن زيـد» غير معرب، لم يوقف على مراده؛ فإذا قال: ما أحسن زيدًا أو ما أحسن زيدٌ أو ما أحسن زيدٍ أبان بالإعراب عن المعنى الذى أراده. وللعرب فى ذلك ما ليس لغيرها؛ فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعانى»[1]. ويختلف رأى قطرب فى دلالة الحركة الإعرابية على المعانى؛ فإنه لا يرى للحركة الإعرابية دلالةً على الإطلاق؛ بل هى نابعةٌ من السرعة فى الكلام، والرغبة فى التخلص من التقاء الساكنين. قال: «وإنما أعربت العرب كلامها؛ لأن الاسم فى حال الـوقف يلزمه السكون للوقف؛ فلو جعلوا وصله بالسكون أيضًا لكان يلزمه الإسكان فى الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج؛ فلما وصلوا وأمكنهم التحريك جعلوا التحريك معاقبًا للإسكان ليعتدل الكلام، ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن ومتحركين وساكن، ولم يجمعوا بين ساكنين فى حشو الكلمة، ولا فى حشو بيتٍ، ولا بين أربعة أحرف متحركة؛ لأنهم فى اجتماع الساكنين يبطئون، وفى كثرة الحروف المتحركة يستعجلون، وتذهب المهلة فى كلامهم؛ فجعلوا الحركة عقب الإسكان، وقيل له: فهلا لزموا حركة واحدة؟ فقال: لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم؛ فأرادوا الاتساع فى الحركات، وأن لا يخطروا المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة»[2].

وهذا الرأى الذى قاله قطرب لم يجد قبولاً فى أوساط اللغويين القدماء؛ لأنه لا يتيح لهم الفرصة للتقنين ووضع القواعد على أسس ثابتة؛ بحيث لا تكون عرضةً للتغيير أو الأهواء الشخصية. ولو كان الأمر كما زعم «لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه؛ لأن القصد فى هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونًا ليعتدل به الكلام، وأى حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخيرٌ فى ذلك، وفى هذا فساد للكلام، وخروج على أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم»[3].

(٣)

وقـد تتبع الـدكتور شـوقى ضيف «القياس» عنـد النحـويـين، وكشف عن منهجهم فى استخدامهم له، وأتى بالنصوص المختلفة التى توضح ذلك، وقبل الدخول فى العرض لموقف النحاة من القياس، نشير إلى أن المعنى اللغوى له، كما يقول ابن منظور: «قاس الشىء يقيسه قيسًا وقياسًا واقتاسه إذا قدره على مثاله»[4]؛ أما فى الاصطلاح فهو عبارة عن ردِّ الشىء إلى

---

(١) أسرار العربية: ٢٤ و ٢٥ وشرح المفصل: ١/٧٢.
(٢) الإيضاح: ٧٠.
(٣) السابق: ٧١.
(٤) اللسان: ٦/١٨٧.

نظيره[1]؛ أى هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان فى معناه، وهو معظم أدلة النحو، والمعول فى غالب مسائله عليه[2]؛ لذلك فإن من التعريفات التى وُضِعت للنحو قولهم: «علم مستخرج بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التى تأتلف منها»[3].

وتوقف الدكتور شوقى ضيف فى بداية كتابه أمام عبد الله بن أبى إسحق (- ١١٧هـ) وما قاله ابن سلاّم من أنه «كان أول مَنْ بعج النحو ومدّ القياس وشرح العلل»، وأشار إلى أنّ عيسى بن عمر الثقفى (-١٤٩هـ) مضى على هدى ابن أبى إسحق يطرد القياس ويعممه، ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه من أنه كان يقيس النصب فى كلمة «يا مطرًا» فى قول الأحوص:

سَلامُ اللَّهِ يا مَطَرًا عَلَيْها ... وَلَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ

على النصب فى كلمة «يا رجلاً» وكأنه يجعل «مطرًا» فى تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة.

ويستمرُّ الأستاذ فى تتبع القياس فى المراحل الباكرة من حياة الدرس النحوى، وأوضح أنه من معالم هذا الدرس عند مدرسة الكوفة؛ لذلك كان الكسائى يؤمن بأنّ النحو إنما هو ضروب من القياس، وما يطوى فيه من عللٍ وحجج تشدُّه وتقيم أوده حتّى ليقول:

إنَّما النَّحو قياسٌ يُتَّبع ... وَبِه فى كُلِّ علْمٍ يُنْتفع

بل قيل إن الكسائى «كان يسمع الشاذ الذى لا يجوز من الخطأ واللحن وشعر غير أهل الفصاحة والضرورات؛ فيجعل ذلك أصلاً ويقيس عليه حتى أفسد النحو»[4]. وقد أشار إلى ذلك اليزيدى فى الأبيات الآتية:

كُنَّا نَقيسُ النَّحو فيما مَضَى ... عَلى لِسَانِ العربِ الأول
فجاءَنا قَوْمٌ يَقيسُونَه ... عَلى لغى أَشْياخِ قطرٍ بل
فكُلُّهم يَعْملُ فى نَقْضِ ما ... بِه يُصابُ الحقّ لا يأتلى
إنَّ الكسائىَّ وأشْيَاعَه ... يرقونَ بِالنَّحو إلى الأسفَل[5]

واهتمَّ الخليل بالقياس، ولا نغلو إنْ قلنا إنَّ أقيسته أهم مادة شاد بها بناء النحو الوطيد،

(١) التعريفات: ١٥٩.
(٢) الاقتراح: ٤٠.
(٣) المقرب: ١/٤٥.
(٤) معجم الأدباء: ١٣/١٨٣.
(٥) بغية الوعاة: ٣٣٦.

ومما يصور قوتها عنده، ودقتها، حواره مع تلميذه فى رفع المنادى إذا كان مفردًا، ونصبه إذا كان مضافًا أو نكرة غير مقصودة، وجواز نصب نعت المنادى المفرد ورفعه، وتحتم النصب لنعت المنادى المضاف[1]. وطبيعى أن يكثر القياس عند سيبويه؛ لأنه الأساس الذى يقوم عليه وضع القواعد النحوية والصرفية واطرادها، وهو يعتمد عنده فى أكثر الأمر على الشائع فى الاستعمال على ألسنة العرب، كما يقوم على المشابهة بين استعمالاتهم فى الأبنية والعبارات المختلفة؛ فمن ذلك أن نراه يقيس حذف العائد فى النعت على حذفه فى الصلة، متمثلًا بقول جرير:

أَبَحْتَ حِمى تهامةَ بَعْدَ نجدٍ ... وَمَا شيءٌ حَميتَ بِمُسْتباحِ

يريد الهاء؛ (أى حميته)، وقول الحارث بن كلدة:

فما أَدْرى أغيّرهم تَنَاءٍ ... وَطُولُ العَهْدِ أم مَالٌ أَصَابُوا

يريد: أصابوه[2].

وكان المازنى (- ٢٤٩ هـ) يتشدد فى الأخذ بالقياس، ويردُّ ما لا يطرد معه من لغة العرب، ومن بعض القراءات للذكر الحكيم، ومن خير ما يصور ذلك عنده ردُّه لقراءة نافع (معايش) بالهمز فى قوله تعالى: ﴿وَلقدْ مكنَّاكُم فى الأرضِ وجعلْنَا لَكُم فِيها مَعَايش قَليلًا ما تَشْكُرونَ﴾[3]. وكان ابن السراج (- ٣١٦هـ) يعنى بالقياس عناية شديدة، جعلته يهاجم مَنْ يعتدون بالشواذ والنوادر، داعيًا إلى إسقاطها حتى لا يحدث اضطراب فى المقاييس النحوية والصرفية[4]. ويتعجب ابنُ جنى كثيرًا من مهارة أبى على الفارسى فى القياس، حتى ليقول عنه: «ما كان أقوى قياسه.. فكأنه كان مخلوقًا له»[5] ويروى عنه أنه كان يقول: «أخطىء فى خمسين مسألةً فى اللغة ولا أخطىء فى واحدةٍ من القياس»[6].

وقبل أن نختم الحديث عن القياس، نشير إلى أن النحويين درسوا «المطرد» و «الشاذ»، واعتمدوا فى ذلك على القياس، وقد توقف ابن جنى أمام مصطلحى المطرد والشاذ، ويعنى الأول منهما أنَّ فى الكلام تتابعًا واستمرارًا؛ أما الآخر فيعنى أن فيه تفرقًا وتشردًا، ثم قال: «هذا أصل هذين الأصلين فى اللغة، ثم قيل ذلك فى الكلام والأصوات على سمته وطريقه فى غيرهما؛ فجعل أهل علم العرب ما استمر من الكلام فى الإعراب وغيره من مواضع الصناعة مطردًا، وجعلوا

---

(١) المدارس النحوية: ٥١، والحوار فى الكتاب: ١/٣٠٣.
(٢) المدارس النحوية: ٨٧ و ٨٨.
(٣) الأعراف: ١٠.
(٤) الأصول: ١/٥٦ و ٥٧.
(٥) الخصائص: ١/٢٧٧.
(٦) السابق: ٢/٨٨.

ما فارق عليه بقية بابه، وانفرد عن ذلك إلى غيره شاذًّا، حملًا لهذين الموضعين على أحكام غيرهما»[1].

وينقسم الكلام من حيث الاطرادُ والشذوذ إلى أربعة أقسام:

١ - مطرد فى القياس والاستعمال جميعًا؛ وذلك نحو: قام زيد، وضربت عمرًا، ومررت بسعيد.

٢ - مطرد فى القياس شاذ فى الاستعمال؛ وذلك نحو قولهم: مكان مبقل، هذا هو القياس، والأكثر فى السماع «باقل».

٣ - مطرد فى الاستعمال، شاذ فى القياس؛ وذلك نحو: استصوبت الشىء، ولا يقال: استصبتُ الشىء.

٤ - شاذ فى القياس والاستعمال وهو كتتميم «مفعول» فيما عينه واو نحو: ثوب مصوون[2].

ولقد أشار سيبويه إلى الشاذ، ويرى «أن الشواذ فى كلامهم كثيرة»[3]، وأنه «لا ينبغى لك أن تقيس على الشاذ المنكر فى القياس»[4].

(٤)

ومما يميز منهج شوقى ضيف فى كتاب «المدارس النحوية» هذا **الاهتمام الواضح بالشواهد** ودراسته لها، وبيان وجهات نظر النحاة حولها، وإيضاح موضع الشاهد، ونحاول تقديم بعض النصوص الخاصة بها، ونبدأ أولًا بهذا العرض للقراءات القرآنية[5] الذى قدمه الأستاذ للقراءات فى مواضعَ مختلفةٍ من كتابه، ونأخذ الكسائى مثالًا لذلك؛ فهو الذى رأى أن يعاد النظر فى التأصيل العام لقواعد النحو، وأن يفسح فيها للقراءات، ومن ذلك الآية الكريمة: ﴿إِنَّ الَّذين آمنُوا والذين هَادُوا والصَّابئونَ والنَّصارى مَنْ آمنَ باللَّهِ واليومِ الآخرِ وعملَ صَالحًا فلا خَوف عليهم ولا هُمْ يحزنُونَ﴾[6] فقد لاحظ أنّ كلمة (والصابئون) عطفت بالرفع على اسم (إنّ) المنصوب قبل تمام الخبر، وهو (من آمن بالله واليوم الآخر) فوضع قاعدة عامة: أنه يجوز

---

(١) الخصائص: ١/٩٧.
(٢) السابق: ١/٩٧ - ٩٩.
(٣) الكتاب: ١/٢٧٣.
(٤) السابق: ١/٣٩٨.
(٥) إن اهتمام د. شوقى ضيف بالقراءات والعرض لها فى «المدارس النحوية» امتدّ بعد ذلك حين حقق «كتاب السبعة فى القراءات» لابن مجاهد تحقيقًا علميًّا ممتازًا، وأصدره سنة ١٩٧٢.
(٦) المائدة: ٦٩.

العطف على موضع (إن) واسمها، وموضعها الابتداء، وهو مرفوع، قبل مجيء الخبر، فيقال: إنّ محمدًا وعليٌّ مسافران. ومنع ذلك البصريون، وأجابوا عن الآية بجوابين: أحدهما أنّ خبر (إن) محذوف تقديره مأجورون أو آمنون أو فرحون، و (الصابئون) مبتدأ وما بعده خبر واستشهدوا لذلك بقول بعض الشعراء:

خَليليَّ هَلْ طبٌّ فإنِّي وأنْتَما وإن لم تَبُوحَا بِالهوى دَنفان

أي: فإني دنف كما تدل على ذلك بقية العبارة. والجواب الثاني أن الخبر المذكور في الآية خبر (إن) أما (الصابئون) فخبرها محذوف تقديره كذلك، واستشهدوا لهذا الجواب بقول ضابيء بن الحارث البرجمي:

فمنْ يكُ أمْسى بِالمدينة رَحْلُه فإني وقيّار بِها لَغريب

فـ«غريب» خبر «إن» بدليل دخول لام التوكيد عليه، وخبر «قيار» محذوف تقديره كذلك. وكأنما أحسَّ الفراء تلميذُ الكسائي أنّ البصريين مصيبون في موقفهم لعدم جريان ذلك على ألسنة العرب؛ فرأى أن يتوقف عند نصِّ الآية، وأن يخصص القاعدة بما يماثلها؛ فقال إنه لا يجوز ذلك إلا فيما لم يظهر فيه عمل «إن» وهو الاسم المبنى مثل (الذين) في الآية وضمير المتكلم في بيت ضابيء[1].

واهتمام شوقي ضيف بالقراءات، إنما هو جزء من اهتمامه بالشواهد القرآنية بصفة عامة؛ فقد حفل الكتاب بتلك الشواهد وتحليلها وتوجيه الإعراب الخاص ببعض كلماتها؛ فابن كيسان (٢٩٩ هـ) كان يذهب إلى جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور مستدلاً بقوله تعالى: (وما أرسلْنَاكَ إلّا كافّة للناس)[2] بينما كان سيبويه وكثير من البصريين يمنعون ذلك[3] وخطأ ابن السّيد (- ٥٢١ هـ) مَنْ يعرب (أن) في قوله تعالى: (ما قلتُ لَهُمْ إلّا ما أمرتنى بِه أن اعْبدوا الله)[4] مصدرية، وهي وما بعدها عطف بيان من الضمير في (به) لأن الضمير لاينعت ولا يعطف عليه بيان، إنما هي في الآية تفسيرية للقول على تأويله بالأمر[5]. ويرى ابن الطراوة (- ٥٢٨ هـ) أن (أيًّا) في مثل قوله جل شأنه: (لننزعنَّ من كلِّ شيعةٍ أيهم أَشَدّ)[6] مبنية لاقطاعها عن الإضافة و(هم أشد) مبتدأ وخبر، والنحاة يجمعون على أن (أيًّا) إذا اقتطعت عن الإضافة أعربت[7].

---

(١) الإنصاف: المسألة (٢٣)؛ والمدارس النحوية: ١٧٧ و ١٧٨.
(٢) سبأ - ٢٨.
(٣) الرضي: ١ - ٨٩؛ المدارس النحوية: ٢٥١.
(٤) المائدة - ١١٧.
(٥) المغني: ٤٩
(٦) مريم - ٦٩.
(٧) السابق: ١٠٩.

وتوقف أمام الشواهد الشعرية وعرض للخلافات بين النحاة حول توجيه إعراب كلماتها ومعانيها، وأشار إلى موقف البصريين والكوفيين من تلك الشواهد، وما قال به القدماء من أنه «لو سمع الكوفيون بيتًا واحدًا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلًا وبوبوا عليه[1] و«عادة الكوفيين إذا سمعوا لفظًا في شعر أو نادر كلام جعلوه بابًا أو فصلًا»[2].

والاهتمام بأبيات الشعر سواء أكانت شواهد أم لا نجده في الصفحات الأولى من الكتاب؛ فقد كان ابن أبي إسحق (- ١١٧ هـ) كثير التعرض للفرزدق لما كان يورد في أشعاره من بعض الشواذ النحوية، ويذكر الرواة أنه حين سمعه ينشد قوله في مديحه لبعض بني مروان:

وعضُّ زمانٍ يابنَ مروانَ لم يَدَعْ مِنَ المالِ إلَّا مسحتًا أو مجرَّف

اعترضه لرفعه قافية البيت، وكان حقها النصب؛ لأنها معطوفة كما يتبادر على كلمة «مسحتًا» المنصوبة، أو بعبارة أدقَّ؛ لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه، ويظهر أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواء يخالف به حركة الروي في القصيدة[3] وكان يونس بن حبيب (- ١٨٢ هـ) يذهب إلى أن الشاعر في قوله:

إنْ تركبُوا فركوب الخيل عَادتُنا أو تَنْزلون فإنّا معشَر نُزلُ

أراد: أو أنتم تنزلون؛ فعطف الجملة الاسمية على الجملة الشرطية[4].

وقد سأل سيبويه الخليل عن سبب رفع «أو تنزلون» في بيت الأعشى وهي معطوفة على فعل مجزوم؛ فقال: كأنه توهم أنه قال في أول البيت «أتركبون» فرفع بالضبط كما جاء عند زهير من قوله:

بَدَا لِيَ أنّي لستُ مدركَ مَامَضَى ولا سابقٍ شيئًا إذا كان جائيا

فقد عطف «سابق» بالجر على «مدرك» المنصوبة، كأنه توهم أن «مدرك» مجرورةٌ؛ لأنه يكثر أن يأتي خبر ليس مجرورًا بباء زائدة[5].

ومن هنا فالشواهد عند الخليل هي مدار القاعدة النحوية، وهي إنما تستنبط من الأمثلة الكثيرة؛ إذ لابد لها من الاطراد على ألسنة العرب؛ فإن جاء ما يخالف القاعدة المستنبطة المحكمة كان شاذًّا، ولا بأس بأن يبحث له الخليل عن تأويل[6] ولذلك اهتم العلماء بالشواهد الشعرية في (الكتاب) وكان أول من عنى بذلك الجرمي وفي ذلك يقول: «نظرت في كتاب

(١) الاقتراح: ٨٤.
(٢) الهمع: ١ - ٤٥.
(٣) المدارس النحوية: ٢٣.
(٤) المغني: ٩٠٩.
(٥) الكتاب: ١ - ٤٢٩.
(٦) المدارس النحوية: ٤٧.

سيبويه؛ فإذا منه ألف وخمسون بيتًا؛ فأما الألف فقد عرفت أسماء قائليها فأثبتها، وأما الخمسون فلم أعرف أسماء قائليها»[1]. وعنى بعده كثيرون بشرح هذه الشواهد، وفى مقدمتهم المبرد والزجاج والسيرافى، وكان سيبويه من الثقة بحيث لم يطعن أحدٌ فى شىء مما أنشده من الأشعار المجهولة القائل، ولا تعلق عليه باتهام أو إنكار، وفى ذلك يقول صاحب الخزانة: «الشاهد المجهول... إن صدر من ثقة يعتمد عليه قُبِل و إلا فلا، ولهذا كانت أبيات سيبويه أصح الشواهد، اعتمد عليها خلف بعد سلف، مع أن فيها أبياتًا عديدة جُهل قائلوها وما عيب بها ناقلوها»[2].

واهتم شوقى ضيف بالشواهد عند الخالفين من النحاة؛ بالإضافة إلى توقفه أمام الشواهد عند الكوفيين؛ فقد عُنيت تلك المدرسة برواية الأشعار القديمة وصنعة دواوين الشعر، وإن كانت لم تعن بالتحرى والتثبت فيما جمعت من أشعار، حتى ليقول أبو الطيب اللغوى: «الشعر بالكوفة أكثر وأجمع منه بالبصرة، ولكن أكثره مصنوع ومنسوب إلى مَنْ لم يقله؛ وذلك بيّن فى دواوينهم»[3].

ويقارن شوقى ضيف بين المدرستين من حيث الاتساعُ فى رواية الأشعار قائلًا: «لعلَّ أهمَّ ما يميز المدرسة الكوفية من المدرسة البصرية اتساعها فى رواية الأشعار وعبارات اللغة عن جميع العرب بدويهم وحضريهم، بينما كانت المدرسة البصرية تتشدد تشددًا جعل أئمتها لا يثبتون فى كتبهم النحوية إلا ما سمعوه من العرب الفصحاء الذين سلمت فصاحتهم من شوائب التحضر وآفاته، وهم سكان بوادى نجد والحجاز وتهامة[4] من «قيس وتميم وأسد؛ فإن هؤلاء الذين عنهم أكثر ما أخذ ومعظمه، وعليهم اتكل فى الغريب وفى الإعراب والتصريف؛ ثم هذيل وبعض كنانة وبعض الطائيين، ولم يؤخذ عن غيرهم من سائر قبائلهم، وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضرى قط، ولا عن سكان البرارى ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم»[5].

ولعلّ الحديث عن الشواهد الشعرية يدفعنا إلى الحديث عن موقف المدرستين من «الضرورة الشعرية»؛ فقد جوّز النحاة فى التمييز توسطه بين الفعل ومرفوعه مثل: «طاب نَفْسًا محمدٌ»، أما تقدمه على معموله مثل: «نفساً طابَ محمدٌ» فمنعه سيبويه وجمهور البصريين وجوزه الكسائى وتبعه فى ذلك المازنى والمبرد، لوروده على لسان بعض الشعراء فى قوله:

---

(١) الخزانة: ١ - ١٧٨.
(٢) السابق: ١ - ٨.
(٣) مراتب النحويين: ٧٤.
(٤) المدارس النحوية: ١٥٩.
(٥) المزهر: ١ - ٢١١.

أَتَهجُـر سَلْمىٰ بِـالفـراقِ حبيبَهـا ومَـا كـانَ نَفْسًـا بـالفـراق تـطيبُ

واحتج البصريون بأنّ ذلك لم يرد فى نثرٍ، وإنما جاء على لسان الشاعر ضرورة، ولا يُحتج بالضرورة؛ لأنها تبيح مالا يباحُ»[٣].

ولكن ليس معنى ذلك رفض البصريين للضرورة على الإطلاق، إنما يرفضون أن نجد تراكيب نحوية على أمثالها. قال سيبويه: «وقد يجوز النصب فى الواجب فى اضطرار الشعر.. فمما نُصب فى الشعر اضطرارًا قول الشاعر:

سَـأَتْـرُكُ مَـنْـزِلى لِبَنَى تَمِيـم وَ أَلحقُ بِـالحجـازِ فَـأَسْتَـرِيحَـا

وقال الأعشى، وأنشدناه يونس:

ثـمّت لا تَجْـزونَـنى عِنْـد ذَاكـم ولكن سَيجـزينى الإلـه فَيعقبَـا

وهو ضعيف فى الكلام»[٢].

وتـوقف شـوقى ضيف أمـام الـروايـات الشـاذة لبعض الأشعـار، وأشـار إلى نقـد النحويين لها. وبيان وجه الصواب فيها؛ فإن على بن حازم اللحيانى له روايتان شاذتان شذوذًا شديداً دارتا فى كتب النحو؛ أما الأولى فروايته أن مِنَ العرب مَنْ يجزم بـ «أَنْ» الناصبةِ للمضارع؛ إذ ذكر بعض بنى صباح من ضبة أنشده قول امرئ القيس:

إذَا مـا غدوْنَـا قَـالَ وِلْـدان أَهْلنـا تَعَالوا إلى أَنْ يـأتِنا الصّيـد نحطْب

وقول بعض الرجاز:

أُحَـاذِرُ أَنْ تَعْلَمْ بِهـا فَـتَـرُدَّهـا فتتـركهـا ثقـلًا علىَّ كـما هِيَا

ويروى البيت الأول «إلى أن يأتى الصيد» وإذن تسقط رواية اللحيانى. أما البيت الثانى فقال ابن هشام: فيه نظر؛ لأن الراجز عطف على الفعل المسكن أفعالًا منصوبة، مما يدلُّ على أنه مسكن للضرورة لا مجزوم.

وأما الرواية الثانية فما ذكره من أنه سمع بعض العرب ينصب بـ «لم» الجازمةِ مثل «لن» تمامًا كقول بعض رجّازهم:

فى أىّ يـومٍ مـن المـوتِ أفـر أيـوم لم يُـقَـدرَ أمْ يـوم قُـدِر

(١) الإنصاف: المسألة (٢٠)؛ وشرح المفصل: ٢ - ٧٣.
(٢) الكتاب: ١ - ٤٢٣، والمدارس النحوية: ٨٢.

وكقراءة بعض القراء شذوذًا: (ألم نَشْرحَ لَك صَدْرَكَ)[1] بفتح الحاء، وخرج ذلك بعض النحاة على أن الأصل «لم يُقْدَرَن» و (ألم نشرحَنْ) ثم حذفت نون التوكيد الخفيفة وبقيت الفتحة دليلًا عليها[2]. ويعلق الدكتور شوقى ضيف على هذا قائلًا: «وهى على كلٍّ حالٍ صيغ شاذة لا يعول عليها فى القواعد المطردة»[3].

ويقودنا هذا الحديث عن الشواهد إلى التوقف أمام أمر مهم يتصل بها وهو «السماع» الذى يساعدهم على الاستقراء الدقيق للقواعد النحوية؛ لذلك تحدثنا كتب الطبقات، والتراجم عن تلك الرحلات التى قام بها الأوائل من النحويين، واللغويين، إلى أعماق نجد، وبوادى الحجاز، وتهامة لجمع المادة اللغوية، من ينابيعها الصافية التى لم تفسدها الحضارة، وبعبارة أخرى رحلوا إلى القبائل المتبدية المحتفظة بملكة اللغة وسليقتها الصحيحة، وهى قبائل تميم، وقيس، وأسد، وطيىء، وهذيل، وبعض عشائر كنانة، وأضافوا إلى هذا الينبوع الأساسى ينبوعًا بدويًّا زحف إلى بلدتهم من بوادى نجد، وهو نفر من الأعراب الكاتبين قدم إلى البصرة واحترف تعليم شبابها الفصحى السليمة وأشعارها وأخبار أهلها، وفى «الفهرست» لابن النديم ثبت طويل بأسماء هؤلاء المعلمين من الأعراب الذين وثّقهم علماء البصرة. وأخذوا عنهم كثيرًا من المادة اللغوية، والنحوية سجّلوها فى مصنفاتهم[4] ومن بين تلك المادة اللغوية الشواهد التى عوّل عليها النحويون كثيرًا فى أعمالهم العلمية، وقد حرص سيبويه على رواية أكبر قدرٍ منها حين أخذ عن السابقين عليه، وقدّم الأستاذ على النجدى ناصف إحصاء بالرواية عنهم بصفة عامة كما يلى:

الخليل بن أحمد	:	٥٢٢ مرة
يونس بن حبيب	:	٢٠٠ مرة
الأخفش	:	٤٧ مرة
أبو عمرو بن العلاء	:	٤٤ مرة
عيسى بن عمر	:	٢٢ مرة
أبو زيد الأنصارى	:	٩ مرات
هارون بن موسى	:	٥ مرات
عبد الله بن أبى إسحق	:	٤ مرات

ويدلُّ هذا الإحصاء على أهمية رواية اللغة بصفة عامة والشواهد بصفة خاصة.

---

(١) الشرح - ١.
(٢) المغنى: ٣٦٥.
(٣) المدارس النحوية: ١٨٧.
(٤) المدارس النحوية: ١٨ و ١٩.

(٥)

ومما يميز منهج القدماء فى الدرس النحوى، وأشار إليه شوقى ضيف ما أسماه «الانتخاب»، ومعناه أن المدارس النحوية التى أتت بأخرةٍ مثل المدرسة البغدادية، أو التى نشأت بعد أن استقرت الأسس النحوية على يد مدرستى البصرة والكوفة، قامت على أساس الانتخاب من آراء المدرستين. يقول: «اتبع نحاة بغداد فى القرن الرابع نهجًا جديدًا فى دراساتهم ومصنفاتهم النحوية، يقوم على الانتخاب من آراء المدرستين البصرية والكوفية جميعًا، وكان من أهم ماهيأ لهذا الاتجاه الجديد أن أوائل هؤلاء النحاة تتلمذوا للمبرد وثعلب، وبذلك نشأ جيل من النحاة يحمل آراء مدرستيهما، ويعنى بالتعمق فى مصنفات أصحابها والنفوذ من خلال ذلك إلى كثير من الآراء النحوية الجديدة»[١].

ولكن المدرسة البغدادية لم تكتف بالانتخاب، وإنما كانت لها آراء مستقلة، مثلما نجد عند أبى على الفارسى. قال الدكتور شوقى ضيف: «وليس كل ما يشكل بغدادية أبى علىٍّ أنه كان ينتخب لنفسه من المذهبين الكوفى والبصرى؛ بل يشكلها أيضًا أنه كان يجتهد وينفرد بآراء لم يُسبق إليها، من ذلك أن سيبويه وجمهور البصريين كانوا يذهبون إلى أن العامل فى المعطوف هو العامل فى المعطوف عليه؛ فمثل: كلمتُ محمدًا وعليًّا، انتصب محمد وعلى جميعًا بـ «كلمت». وذهب ابن السراج إلى أن حرف العطف هو العامل، أما أبو على فرأى أن العامل فى المعطوف فعل محذوف بعد أداة العطف؛ لأن الأصل فى مثل: كلمت محمدًا وعليًّا، كلمت محمدًا وكلمت عليًّا؛ فحذف الفعل بعد الواو لدلالة الأول عليه بدليل أنه يجوز إظهاره»[٢]. وهناك مسائل أخرى كان لأبى على رأيهُ الخاص الذى لم يُسبق إليه.

وكان ابن جنى تلميذ أبى على ينتخب لنفسه أيضًا من آراء المدرستين، ويقول عن البصريين: «أصحابنا»[٣]؛ لأنه كان أكثر ميلاً إليهم، ومع ذلك فإن له آراء خاصة خالف فيها البصريين والكوفيين وأستاذه أبا على؛ فمن ذلك أنه ذهب إلى أنّ «إلّا» تأتى زائدة مستدلاً بقول ذى الرمة فى وصف النوق:

حَـراجيـجُ مـا تنفـكُّ إلّا مُنـاخـة عَلَى الخَسْفِ أو نَرْمى بهـا بلدًا قفرا[٤]

وكان الجمهور يذهب إلى أن «لا» العاملةَ عمل «ليس» لا تعمل إلا فى النكرات، وذهب إلى أنها تعمل أيضًا فى المعارف لقول النابغة:

---

(١) المدارس النحوية: ٢٤٥.
(٢) المدارس النحوية: ٢٦٠ و ٢٦١.
(٣) الخصائص: ١/١٣٧.
(٤) المغنى: ١٠٢.

وحلَّت سَـواد القلبِ لا أنـا بـاغيًـا سِوَاهـا ولا عن حبِّهـا متـراخيـا[1]

وذهب ابن جنى إلى أن «أَنْ» بفتح الهمزة قد تكون ظرفية زمانية، مستشهدًا بقول بعض الشعراء:

وَتـاللهِ مَـا إنْ شـهـلةُ أم واحـدٍ بـأوجـدَ منّى أَنْ يُهـان صغيـرهـا[2]

ونستمر فى التعرف على موقف كبار النحاة من المدرستين، فنصل إلى ابن هشام الذى كان يختار من المدرستين الكوفيـة والبغداديـة، وكان يختـار لنفسه أيضًـا من المدرسـة البغداديـة والأندلسية، ومما اختاره من آراء أبى على الفارسى أنَّ «حيث» قد تقع مفعولاً به كما فى قوله تعالى: ﴿الله أَعْلَمُ حيثُ يجعلُ رِسَالتَه﴾[3]. ووافق ابنَ جنى فى أن الجملة قد تبدل من المفرد كقول بعض الشعراء:

إلى الله أَشْكـو بِـالمـدنيـة حـاجـةً وبِـالشّـام أُخـرى كيـف يلتـقيـان

على تقدير أن جملة الاستفهام «كيف يلتقيان» بدل من كلمتى «حاجة وأخرى»؛ أى إلى الله أشكو حاجتين: تعذرَ التقاؤهما[4].

وأكثر الأندلسيين دورانًا فى مصنفات ابن هشام، ابنُ عصفـور وابن مالـك وأبو حيّـان، ومما اختاره من آراء الأول أنّ «لن» قد تأتى للدعاء، والحجة فى ذلك قولُ الأعشى:

لنْ تـزالُـوا كـذلكم ثُم لازِلْـ تُ لكم خـالدًا خُلودَ الجبـالِ

وأنّ محلَّ الجملة فى التعليق النصبُ؛ ولذلك يعطف عليها بالنصب مثل «عرفت مَنْ زيدٌ وغيرَ ذلك من الأمور»، وكان ابن عصفور يستدل بقول كثير:

ومـا كنتُ أَدْرِى قَبْلَ عـزَّةَ مـا البكـا ولا مـوجعـاتِ القلبِ حتّى تـولَّـتِ

بنصب «موجعات» وعطفها على عبارة «ما البكا» التى علق عنها فعل «أدرى»[5]. أما ابن مالك فهو صاحبه الذى عُنى بشرح مصنفاته مثل «التسهيل» و «الألفية»، ومن يقـرؤه فى «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» يجده يتابعه فى جمهور آرائه، وقلما خالفه، وقد حكى آراءه أو قل كثيرًا منها فى كتابه «المغنى»، وتارة يوافقه وتارة يخالفه[6].

وقد أخذت الدراسات النحوية تنشط فى مِصْرَ نشاطًا واسعًا منذ عصر ابن هشام؛ كما أخذ

---

(١) السابق: ٣١٦.
(٢) السابق: ٤٠١.
(٣) الأنعام: ١٢٤.
(٤) المغنى: ١٧٧.
(٥) السابق: ٥٤٦.
(٦) المدارس النحوية: ٣٥٣.

يتكاثر واضعو الشروح والحواشى على مصنفات ابن هشام وابن مالك، وأول مَنْ نلقاه منهم ابن عقيل (- ٧٦٩ هـ) الذى خالف ابن مالك وانحاز فى بعض الآراء لسيبويه والبصريين، من ذلك ذهاب ابن مالك إلى أن الأسماء الستة معربة بالحروف، بينما ذهب سيبويه إلى أنها معربة بحركات مقدرة على الواو والألف والياء، وبرأيه أخذ ابن عقيل ناعتًا بأنه هو الصحيح[١].

ولعله من المفيد أن نشير إلى أن مسألة «الانتخاب» من آراء البصرة والكوفة؛ ثم الأندلس وبغداد عند متأخرى النحاة يرتبط بها الخلافات بين النحاة؛ لأن هذا الانتخاب يقوم أساسًا على الاختلاف فى الرأى وعدم الموافقة عليه؛ فإذا كان ابن جنى - مثلًا - يختار رأيًا خاصًا بالكوفيين؛ فهذا يدلُّ على عدم موافقته للبصريين وهكذا، وقد اتسع الخلاف بين البصريين والكوفيين حتى إنّ ابن الأنبارى (- ٥٧٧ هـ) من المدرسة البغدادية ألّف كتابًا مهمًّا هو «الإنصاف فى مسائل الخلاف» جمع فيه أهم المسائل التى اختلف فيها علماء المدرستين، وكانت عدة هذه المسائل مائة وإحدى وعشرين مسألةً، وكان ابن الأنبارى بصريَّ الهوى، ولم يستطع التخلص من ذلك؛ فلم يؤيد الكوفيين إلا فى سبع مسائل هى: ١٠ و ١٨ و ٢٦ و ٧٠ و ٩٦ و ١٠١ و ١٠٦.

(٦)

ويعدُّ «**التحليل اللغوى**» للألفاظ والعبارات والجمل من أسس الدرس النحوى عند القدماء، وهو أيضًا من معالم منهج «المدارس النحوية»؛ إذ إنّ الدكتور شوقى ضيف قد اهتم بالتوقف أمام الجمل والعبارات الافتراضية، وشرح النصوص النحوية الخاصة بها، وكشف عما احتوته من تحليلات، وتتبع بعض الجمل والألفاظ عند النحاة لبيان وجهات نظرهم، ولم يقتصر على نحويٍّ دون آخر، ومن ذلك أن اسم الفعل «هُلمّ» مركب من «ها» للتنبيه وفعل «لمّ» أى «لم بنا»؛ ثم كثر استعمال الصيغة فحذفت الألف من «ها» تخفيفًا؛ لأن اللام بعدها وإن كانت متحركة فإنها فى حكم الساكنة، وكأنها حذفت لالتقاء الساكنين؛ فصارت «هلم»، وهذا التحليل قاله الخليل؛ أما الفراء فذهب إلى أن أصلها «هل أُمَّ» من فعل «أم» أى قصد؛ فخففت الهمزة بأن ألقيت حركتها على اللام وحذفت؛ فصارت «هلم». ويعلق الدكتور شوقى ضيف على الرأيين قائلًا: «وتخريج الخليل أقرب؛ لأنها تخلو من معانى الاستفهام»[٢]. ويرى الخليل أن لفظة «مهما» الشرطية أصلها «ما» ثم دخلت عليها «ما» التى تدخل على أخواتها الشرطيات مثل «أينما» واستقبح التكرار فى «ماما» فأبدلت الألف الأولى هاء؛ لأنها من مخرجها وحسن

---

(١) المدارس النحوية: ٣٥٥ و ٣٥٦.

(٢) المدارس النحوية: ٣٧ و ٢٠٢.

اللفظ بها[1]. ويرى ابن هشام أنها بسيطة لا مركبة من «مه» و «ما» الشرطية، ولا من «ما» الشرطية و «ما» الزائدة؛ ثم أبدلت الهاء من الألف الأولى دفعًا للتكرار[2]. ومن ذلك «لن» التى يرى الخليل أنها فى الأصل «لا أن» فحذفت الهمزة تخفيفًا والألف لالتقاء الساكنين، وكأنه وصلها بأن حتى يعلل لنصبها المضارع، وذهب الفراء إلى أن أصلها «لا» وأبدلت الألف نونًا فيها على نحو ما أبدلت ميمًا فى «لم». ولا يوافق ابنُ هشام على ذلك؛ لأن المعروف إنما هو إبدال النون ألفًا لا العكس نحو: (لنسفعا)[3] و (ليكونا)[4]، وأما رأى الخليل فلا يجوز أيضًا بدليل جواز تقديم معمول معمولها عليها نحو: «زيدًا لنْ أضربَ» خلافًا للأخفش الصغير (- ٣١٥ هـ)[5]؛ ويستمر الدكتور شوقى ضيف فى التحليل للألفاظ، وبيان وجهات نظر البصريين والكوفيين، والتعليل لما يقولون، مع بيان وجهة نظره فى بيان أصول تلك الألفاظ[6].

وعلى نحو ما اهتمَّ بتحليل الألفاظ، اهتم كذلك بالتحليل النحوى للجمل والعبارات الافتراضية، وبيان آراء النحاة حول ذلك؛ فإن عيسى بن عمر الثقفى (- ١٤٩ هـ) كان يلفظ قولهم: «ادخلوا الأول فالأول» برفع الكلمتين الأخيرتين على تقدير أنهما مرفوعتان بفعل مضارع محذوف تقديره «ليدخل»[7]. وكأنه لقن تلميذه الخليلَ والنحاة من بعده فكرة تقدير العوامل المحذوفة التى عمموها فى كثيرٍ من العبارات[8].

وهناك التحليل النحوى للجمل عند الخليل وسيبويه أيضًا؛ فقد عرض سيبويه لما انجزم بالأمر فى مثل «ائتنى آتك» وبالنهى فى مثل: «لا تفعل يكن خيرًا لك» وبالاستفهام فى مثل: «ألا تنزل تصب خيرًا»؛ ثم نقل عن الخليل أنَّ كل هذه الصيغ فيها معنى «إنْ» الشرطية لأن القائل إذا قال «ائتنى آتك» فإن معنى كلامه: إن يكن منك إتيان آتك، وهكذا الصيغ التالية[9].

وأشار شوقى ضيف إلى غير الصحيح نحويًّا فى العبارات والتراكيب عند الخليل وسيبويه، وتعليل ذلك كما فى صيغة التعجب فى مثل: ما أحسن عبد الله؛ فقد ذكر أنه بمنزلة قولك: شىء أحسن عبد الله، ودخل «ما» معنى التعجب، ويقول: إنه تمثيل، ولم يتكلم به العرب[10]. ومن ذلك أيضًا قوله: «واعلم أن ناسًا من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون، وإنك وزيد ذاهبان»[11]. وهو بذلك يقرر أن توكيد اسم «إن» والمعطوف عليه ينبغى

---

(١) الكتاب: ١/٤٣٣.
(٢) المغنى: ٤٣٦.
(٣) العلق: ١٥.
(٤) يوسف: ١٢.
(٥) المغنى: ٣٧٤.
(٦) انظر المدارس النحوية: ٢٠٣ وما بعدها.
(٧) الكتاب: ١/١٩٩.
(٨) المدارس النحوية: ٢٦.
(٩) السابق: ٣٩.
(١٠) الكتاب: ١/٣٧.
(١١) الكتاب: ١/٢٩٠.

أن يكونا جميعًا منصوبين؛ لأنهما يتبعان منصوبًا»[١٢].

واهتم الدكتور شوقى ضيف بالعرض لما عند الجيل التالى من التحليل النحوى للجمل والعبارات، وبيان موقفهم من تخريج البصريين والكوفيين لذلك، ونكتفى فى هذا الصدد بابن جنى؛ فقد أخذ بوجهة النظر الكوفية فى مسائل مختلفة، من ذلك إعمال «إن» النافية عمل «ليس» متابعًا فى ذلك أستاذه أبا على الفارسى، وإن لاحظ أن إعمالها يشوبه غير قليل من الضعف، يقول تعليقًا على قراءة سعيد بن جبير ﴿إن الّذين تدعون مِنْ دونِ الله عبادًا أمثالكم﴾[٢]: «ينبغى أن تكون (إن) هذه بمنزلة (ما) فكأنه قال: ما الذين تدعون من دون الله عبادًا أمثالكم؛ فأعمل (إن) النافية إعمال (ما) وفيه ضعف؛لأن (إن) هذه لم تختص بنفى الحاضر اختصاص (ما) به؛ فتجرى مجرى «ليس» فى العمل»[٣]. وكان الكسائى يجيز وجود الفعل بدون فاعل، على نحو ما أجاز ذلك فى مثل: قام وقعد عمرو؛ إذ ذهب إلى أن «عمرًا» فاعل «قعد» و «قام» لا فاعل لها، وتبعه أبو على الفارسى يحتم ذلك فى «قَلَّ» حين تتصل بها «ما»، ويقول ابن جنى: «قلما يقوم زيد، دخلت فيه ما على قل كافة لها عن عملها، ومثله: كثرما وطالما»[٤].

(٧)

واهتم شوقى ضيف **بالمصطلحات النحوية** اهتمامًا بالغًا، وبيّن مفهومها لدى الأوائل من النحاة العرب، وما طرأ عليها من تغييرات، وماجدّ من مصطلحات عند متأخرى النحاة، ولعله من المفيد أن نشير أولاً إلى أن بعض المصطلحات المتداولة على الألسنة لم تكن مفهومة لدى الأعراب؛ فقد روى الجاحظ «عن الربيع بن عبد الرحمن السُّلمى أنه قال: قلت لأعرابى: أتهمز إسرائيل؟ قال: إنى إذًا لرجلُ سوءٍ. قال: قلت: أفتجر فلسطين؟ قال: إنى إذًا لقويٌّ»[٥] وقد «سُمع بعض فصحاء العرب ينشد: نحن بنى علقمة الأخيارا؛ فقيل له: لم نصبت بنى؟ فقال: ما نصبته؛ وذلك أنه لم يعرف من النصب إلا إسناد الشىء»[٦].

وقد أشار الدكتور شوقى ضيف إلى دور الخليل وسيبويه فى مجال النحو والصرف بصفة عامة، ووضع المصطلحات بصفة خاصة. قال: «ولا ينكر أحد ما لسيبويه من إكمال فى العِلمين

---

(١) المدارس النحوية: ٨١، وانظر كتابنا: التراكيب غير الصحيحة نحويًا فى (الكتاب) لسيبويه.
(٢) الأعراف: ١٩٤.
(٣) المحتسب: ١/٢٧٠.
(٤) الخصائص: ١-١٦٧ و١٦٨.
(٥) البيان والتبيين: ٢ - ٢٢٠.
(٦) الصاحبى: ٣٥.

وتتميم، ولكن المهم أنّ واضع تخطيطها وراسم لوحتيها إنما هو الخليل، يتضح ذلك فى محاوراته التى لا تكاد تنتهى مع تلميذه، والتى تدور فيها مصطلحات النحو والصرف وأبوابها من مثل المبتدأ والخبر وكان وإن وأخواتها والأفعال اللازمة والمتعدية إلى مفعول به واحد أو مفعولين أو مفاعيل، والفاعل والمفاعيل على اختلاف صورها، والحال والتمييز والتوابع والنداء والندبة والاستغاثة والترخيم والممنوع من الصرف، وتصريف الأفعال والمقصور والممدود والمهموز والمضمرات والمذكر والمؤنث والمعرب والمبنى، وهو الذى سمّى علامات الإعراب فى الأسماء باسم الرفع والنصب والخفض، وسمى حركات المبنيات باسم الضم والفتح والكسر؛ أما سكونها فسماه الوقف، وسمّى الكسرة غير المنونة فى مثل: مررت بعبد الله باسم الجر؛ كما سمى السكون الذى يقع أواخر الأفعال المضارعة المجزومة باسم الجزم»[1].

ومن هنا فإنّ المصطلحات النحوية والصرفية، التى شاعت فى العصر الحالى كان لكتاب سيبويه الفضل الأول فى إشاعتها وإذاعتها، وكأنه لم يترك للنحاة من بعده إلا مالا خطر له، كأن يميزوا بعض المصطلحات، أو يضيفوا مصطلحاتٍ جديدةً لغرض الدقة فى التوضيح. ويأتى الدكتور شوقى ضيف بالمصطلحات ويشرحها ويوضحها ويبين مفهوم سيبويه لها[2]، وهذا يبين دور البصرة فى مجال المصطلح.

وإذا كان الأستاذ قد اهتم بالعرض لمصطلحات البصريين؛ فإنه اهتم أيضًا بالعرض لمصطلحات الكوفيين، وبيّن أنهم أكثروا من التبديل والتغيير حتى تكون لهم مدرسة مستقلة، ونجد عرضًا لمصطلحاتهم وما خالفوا فيه البصريين. ويعتمد هذا العرض على النصوص؛ خاصة عند الفراء. وبعد ذلك يقرر الدكتور شوقى ضيف أنها لم تسد فى النحو العربى، وإنما كانت السيادة لمصطلحات البصريين لدقتها المنطقية، وبقية مصطلحات الكوفيين يقصد بها مجرد الخلاف.

* * *

وبعد هذه المحاولة للتعرف على منهج الدكتور شوقى ضيف فى كتاب «المدارس النحوية»، نشير إلى أن هذا الكتاب حافل بالموضوعات القيمة، والمباحث المفيدة، وهو يحتاج إلى عدة دراسات تتخذه نبراسًا لها، وتكشف عن مكنوناته ونفائسه، وحسبى أن يكون بحثى هذا مجرد تحية، لعَالِم، على رأس جيلٍ من أساتذة دارسى اللغة العربية.

أ. د. محمود سليمان ياقوت
أستاذ النحو واللغة
كلية الآداب - جامعة طنطا

(١) المدارس النحوية: ٣٤ و ٣٥.
(٢) السابق: ٦١ و ٦٢.